

إعلان مناقصة

تعلن قيادة السلطة المحلية بمديرية حالمين عن إنزال المناقصة رقم ١ لعام ٢٠٢١م، بشأن مشروع رصف الشارع العام لعاصمة المديرية حبل الريدة المرحلة الأولى والتي يتم تمويلها محلياً.

وعليه تدعو قيادة السلطة المحلية بالمديرية المقاولين الراغبين في المشاركة في هذه المناقصة بتقديم عطاءاتهم عن طريق المناقصة وذلك كما يلي:

١- يتم الحصول على أوراق المناقصة من مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بمديرية حالمين ٧٧٧٣١٣٦١ خلال أوقات الدوام الرسمي اعتباراً من يوم: الثلاثاء تاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١م مقابل رسوم قدره (٥٠٠٠٠ ريال) تورد بسند رسمي رقم (٥٠) حسابات ولا ترد.

٢- آخر موعد لبضع وثائق المناقصة هو يوم: الثلاثاء تاريخ ٢٦ / ١٠ / ٢٠٢١م.

٣- تقدم العطاءات في مظاريغ مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر ومسجل عليها اسم المتقدم واسم المشروع وتقدم إلى مدير مكتب الأشغال العامة والطرق بالمديرية رقم تلفون ٧٧٧٣١٣٦١ وآخر موعد لتسليم المظاريف هو الساعة العاشرة صباحاً من يوم: الأحد ٣١ / ١٠ / ٢٠٢١م، وتحتوي المظاريف على الآتي:

١- ضمان بنكي غير مشروط بمبلغ يعادل ٢,٥ بالمائة من قيمة العطاء صالح لمدة (٩٠ يوماً) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع، وسيرفض أي عطاء غير مصحوب بضمان المناقصة ويتم إعادة مبلغ الضمان لكل من لم تسري عليه المناقصة.

٢- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

٣- البطاقة الضريبية سارية المفعول.

٤- صورة من البطاقة الزكوية سارية المفعول.

٥- صورة من شهادة مزاولة المهنة سارية المفعول.

٦- سند شراء وثائق المناقصة.

٧- يتم إحضار أصول الوثائق أعلاه عند فتح المظاريف للمطابقة.

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة العاشرة صباحاً من يوم: الأحد الموافق: ٣١ / ١٠ / ٢٠٢١ م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد الموعد المحدد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.

- سيتم فتح المظاريف في مكتب مدير عام مديرية حالمين رئيس المجلس المحلي بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأحد الموافق ٣١ / ١٠ / ٢٠٢١م.

- يجب على مقدم العطاء وعلى حسابه الخاص أن يقوم بزيارة الموقع قبل تقديم العطاء ويتحمل مسؤولية عدم زيارته للموقع.

إعلام الإخوان.. معايير مزدوجة بين الجنوب والشمال



كتب/ أحمد عبد اللاه :

لا يخوض الإخوان معارك حقيقية على الأرض مهمتهم أن ينسحبوا ثم يتقدمون على جبهة الإعلام، منطلقين من مفهوم: إن وقائع الحرب هي ما تروى ويصدقها الناس وليست تلك التي دارت في الجبهات. وعليك أيها المتابع أن تتخيل حاجتهم اليومية إلى تزييف كثير من الأخبار والحقائق وتصديرها عبر فضاءات مفتوحة.. لتعلم أن حربهم الرئيسية هي الإعلام الذي يتغذى على موسوعة من المفاهيم المضللة وتُسخر له جيوش إلكترونية، تنتظم في وظيفة موحدة كأنها شبح رقمي هائل، تتنادى خلاياه عبر البلدان لتسكب على رؤوس الخلق سيل من الأباطيل التي تخفي أهدافهم الحقيقية.

فالإخوان يقولون شيئاً

وتكتيكات عدائية متفاوتة، تتناسب مع أهدافهم السياسية وتتضح بشكل جلي في اختلاف حملاتهم الإعلامية الموجهة نحو الجنوب ونحو الشمال. فهم جنوباً يسخرون كل قدراتهم وطاقتهم لاستهداف المجتمع ذاته، بغية خلخلته وتمزيقه من خلال استدعاء توارخ مية وحكايات مثيرة والإمعان في تحريض مناطق ضد مناطق وجهات ضد جهات ليتبينوا أن الجنوب مجرد هويات جغرافية متنافرة، ولا يمتلك ما يؤهله لبناء دولة مستقلة والحفاظ عليها. ومن أجل بقاءه تابعاً لا يدخرون وسيلة ابتداء من الحرب المباشرة والإرهاب إلى تزوير الحقائق والتحريض على الفوضى كما يفعلون بصورة متكررة في عدن. وظل إعلامهم على الدوام جاهزاً للاستثمار في كل مصيبة يصاب بها الجنوب وعاصمته.

ويتمخض عنهم ضده ويقفون على واقع ثم يخرجون منه كظل استواء، ولا شيء يحكم حركتهم سوى "اللوجوس" الباطني الذي يجنبهم الانقراض متبعين الوصفة التي أعدها الخيميائي الأول صانع اكسير البقاء السياسي! وعلى المستوى المحلي يتبنى "الإخوان" معايير مزدوجة

إعلان تحذيري

تعلن هيئة المنطقة الحرة عدن لكافة الجهات الرسمية وغير الرسمية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وجهات التوثيق بمحافظة عدن بعدم التعامل مع الجمعيات الوهمية والتي تقوم بالاعتداء على أراضي المنطقة الحرة عدن وهي (جمعية القضاء - مكتب الأوقاف - عدن "الطرف السابع" - الجمعية الثانية لهيئة التدريس جامعة عدن) كون الأرض التي تدعي بها تلك الجهات تعد من أراضي المنطقة الحرة عدن بحسب محاضر الاستلام والتسليم بين هيئة المنطقة الحرة عدن وأراضي وعقارات الدولة، وكذا بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٦٥) لعام ٩٣م، والذي حدد الحدود الجغرافية للمنطقة الحرة عدن، كما أن قانون المنطقة الحرة عدن رقم (٤) لسنة ٩٣م، لا يسمح بصرف الجمعيات السكنية وإنما صرف المشاريع الاستثمارية.

وعليه نهيب بالجهات الحكومية المختصة، منها مدراء المديرية ومكتب الأشغال العامة والطرق، بعدم صرف أي تراخيص لأعمال البناء بأراضي المنطقة الحرة عدن كما نهيب بالمؤسسة العامة للمياه والكهرباء بعدم إدخال خدمات المياه والكهرباء لتلك الجهات المشار إليها أعلاه.

كما نحذر المواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين بعدم التعامل مع تلك الجهات الوهمية الغير قانونية ومدعي الملكية بالبيع والشراء في أراضي المنطقة الحرة عدن واعتبار تلك التصرفات غير قانونية ولاغية ولا تتحمل المنطقة الحرة عدن أي مسؤولية عنها بموجب هذا التحذير وسيتم ملاحقة تلك الجهات ومدعي الملكية أمام نيابة الأموال العامة والقضاء.

حسن أحمد الرحيد

رئيس المنطقة الحرة - عدن